الأنباء
الاثنين 21 ديسمبر 2020

يؤدي خلالها وزير الدفاع القسم الدستوري.. أتمنى أن نبتعد عن الخلافات الشخصية إكراماً للوطن والمواطنين

الغانم: وجهت دعوة لجلسة خاصة غداً لانتخاب أعضاء اللجان وفق الإجراءات الاحترازية السابقة

مرزوق الغانم

لمشاهدة الفيديو

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن توجيهه دعوة لعقد جلسة علنية خاصة يوم غد الثلاثاء وذلك لانتخاب أعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة، داعيا إلى نبذ الخلافات الشخصية لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن. وقال الغانم، في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس، «وجهت دعوة لعقد جلسة خاصة علنية يوم الثلاثاء القادم في تمام الساعة التاسعة صباحا استنادا إلى المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك لاستكمال ما لم نستكمله في الجلسة الافتتاحية وهو انتخاب أعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة». وذكر الغانم أن جدول أعمال جلسة الثلاثاء الخاصة سيتضمن بندا لأداء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح القسم الدستوري. وأوضح أن الإجراءات الاحترازية التي ستتبع في جلسة يوم الثلاثاء هي ذات الإجراءات التي كانت تتبع في كل الجلسات السابقة التي ترأسها.

وأضاف «لا زلت أقول للجميع وأؤكد ما ذكرته في كلمتي في الجلسة الافتتاحية، أتمنى أن نبتعد عن الخلافات الشخصية إكراما للوطن والمواطنين وأن نركز على ما ينفع المواطن».

وأعرب عن أمله في أن يتم الانتهاء من كل اللجان يوم الثلاثاء حتى تبدأ اللجان بالعمل وتبدأ عجلة التشريع في الدوران، مضيفا «إن شاء الله نكون جميعا عند طموح المواطنين الذين أوصلونا إلى هذه المقاعد ونركز على القضايا الرئيسية التي تهمهم وننبذ ونبتعد عن خلافاتنا الشخصية ونسمو عليها».

وفي ختام تصريحه قال الغانم «أتطلع إن شاء الله إلى جلسة فيها تعاون بين النواب والحكومة».

تساءل عن سبب ذلك الارتياح

السويط ينتقد بيان مجلس الوزراء حول ارتياحه لما دار في الجلسة الافتتاحية

■ تم إبلاغي من قبل نواب أن الأمانة العامة للمجلس تعتزم منع الناس من دخول المجلس يوم غدٍ وهذا أمر مرفوض

ثامر السويط

لمشاهدة الفيديو

أعرب النائب ثامر السويط عن بالغ انتقاده لبيان مجلس الوزراء الذي عبر فيه عن ارتياحه وثنائه على ما دار في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة.

وقال السويط في تصريح إلى الصحافيين: أبدأ من ارتياح صباح الخالد ومجلس الوزراء فأنا أريد أن أعرف ما سبب الارتياح؟ فهل بسبب الورد الذي تم إلقاؤه في وجه الوزراء أم بسبب البذاءات التي استخدمت في الجلسة؟ أم الرقص، أم اقتحام الممر الرئاسي وقاعة عبدالله السالم؟ أم بسبب تزوير إرادة الأمة الذي تم بمباركتك ودعمك يا رئيس الحكومة؟

وقال: تم إبلاغي من قبل نواب اليوم أن الأمانة العامة للمجلس تعتزم منع الناس من دخول المجلس يوم الثلاثاء، وهذا أمر مرفوض، ولن نفرط بهذا المجلس الذي نريد استعادة هيبته، فالشعب مستاء مما حدث يوم الثلاثاء الأسود.

وأوضح النائب ثامر السويط ان نوابا أعدوا قائمة بأسماء «عصابة» مارست أدوارا سيئة في القاعة لمنعهم من دخول المجلس مجددا، مضيفا ان التجاوزات التي تعرض لها النواب من أحرار الأمة مرفوضة ولمن أساء نقول له «تخسي وتعقب»، فنحن في بيت الشعب ولن نقبل أي إساءة للشعب الكويتي العظيم.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

نفذت ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات النيابية التي سبقت الجلسة الافتتاحية

الراجحي: إقرار «العفو الشامل» وتعديلات الدوائر الانتخابية والجرائم الإلكترونية يحقق العدالة

■ مجموعة من النواب عقدوا اجتماعاً تنسيقياً بشأن انتخابات لجان المجلس والمقرر إجراؤها في جلسة الغد واللجنة التنسيقية عن الاجتماع ستقوم بشرح ما تم التوصل إليه تفصيلاً.. ومواقفي تتم بناء على قناعاتي وقناعات الناخبين

محمد الراجحي

لمشاهدة الفيديو

أكد النائب محمد الراجحي أن قوانين العفو الشامل وتعديل الدوائر الانتخابية والجرائم الإلكترونية قوانين مستحقة تحقق العدالة والمساواة.

وكشف الراجحي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن عقد مجموعة من النواب اجتماعا تنسيقيا بشأن انتخابات لجان المجلس والمقرر إجراؤها في جلسة غد الثلاثاء، مشيرا إلى أن هناك لجنة تنسيقية عن الاجتماع ستقوم بشرح ما تم التوصل إليه تفصيلا.

وفي موضوع آخر، قال الراجحي إن هناك لغطا أعقب انتخابات رئاسة المجلس فيما يتعلق بتصويتات النواب، مشيرا إلى أن هذا اللغط تسبب بإزعاج لأهله وناخبيه.

وأوضح أنه نفذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات النيابية التي سبقت الجلسة، مبديا استعداده للتوقيع على كتاب عدم التعاون مع الحكومة نتيجة عدم التزامها الحياد في انتخابات رئاسة المجلس.

وأضاف أنه «تم الاتفاق على أن يتم التصويت للنائب بدر الحميدي ووضع بعض الضمانات منها باركود يتم وضعه فوق ورقة التصويت وتصويرها وبعدها يتم عرضها على النائب بدر الداهوم في اللجنة التنسيقية كونه هو النائب الوحيد المخول بالاطلاع عليها».

وتابع «صورت تصويتي لمنصب الرئيس من خلال فيديو سناب ووضعت الوقت والتاريخ وبعدها خرجت لبدر الداهوم وفقا للاتفاق الذي كان في خارج القاعة في أقل من خمس دقائق وجعلته يرى التصوير»، مؤكدا أنه لم يبطل ورقة تصويته للنائب بدر الحميدي.

وأكد الراجحي حرصه على أن تتأكد قواعده الانتخابية أن ثقتهم فيه في محلها، مضيفا أن «المواقف العلنية ستكشف في قادم الأيام ما ستخفيه المواقف السرية».

وأضاف أنه لن ينحاز لطرف ضد آخر وأن مواقفه تتم بناء على قناعاته وقناعات ناخبيه، مشددا على ضرورة وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

قدم قانوناً لتحقيق المزيد من الشفافية لأعمال الأعضاء

خالد العنزي يقترح تعديل اللائحة الداخلية: يختار المجلس الرئيس ونائبه بالتصويت العلني

■ يتم الانتخاب لمناصب مكتب المجلس بالتتابع علنياً وبالمناداة بالاسم وبالأغلبية المطلقة فإذا لم تتحقق هذه الأغلبية أعيد الانتخاب للمرة الثانية، ويكون الفوز فيها بالأغلبية النسبية، فإن تساوى اثنان أو أكثر في هذه الأغلبية تم اختيار أحدهما بالقرعة

خالد العنزي

تقدم النائب خالد العنزي باقتراح بقانون لتعديل القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ووضع أحكام جديدة تتعلق بانتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتب المجلس.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة (28) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص التالي:

«يختار مجلس الأمة في أول جلسة له، ولمثل مدته، رئيسا ونائبا من أعضائه، وإذا خلا مكان أحد منهما اختار المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته، ويكون الانتخاب في جميع الأحوال علنيا مناداة بالاسم، وينتخب العضو الحاصل على الأغلبية المطلقة للحاضرين، فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين أكثر الأصوات، فإن تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية، فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية النسبية تم الاختيار بينهم بالقرعة. ويرأس الجلسة الأولى لحين انتخاب الرئيس أكبر الأعضاء سنا».

مادة ثانية: يستبدل بنص المادة (35) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص التالي:

«يتم الانتخاب لمناصب مكتب المجلس بالتتابع علنيا وبالمناداة بالاسم وبالأغلبية المطلقة، فإذا لم تتحقق هذه الأغلبية أعيد الانتخاب للمرة الثانية، ويكون الفوز فيها بالأغلبية النسبية، فإن تساوى اثنان أو أكثر في هذه الأغلبية تم اختيار أحدهما بالقرعة».

مادة ثالثة: إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

رغبة في تحقيق المزيد من الشفافية لأعمال أعضاء مجلس الأمة وأدائهم خلال فترة تمثيلهم للأمة، وحيث إن أعمال أعضاء مجلس الأمة يجب أن تكون دائما تحت نظر الناخبين والرأي العام أجمع، وذلك كي يتمكن الناخبون من تقييم أدائهم على الدوام ومحاسبتهم عند انتهاء فترة تمثيلهم للأمة، وهو ما يجد سندا في مواضع كثيرة من المذكرة التفسيرية للدستور.

كما يتسق هذا التعديل مع جملة مهام عضو مجلس الأمة وعلى رأسها مبايعة ولي العهد الجديد التي تتم بصورة علنية وكذلك التصويت على كتاب عدم التعاون مع الحكومة أو طرح الثقة من أحد الوزراء، وجاء القانون الماثل ليضع أحكاما جديدة تتعلق بانتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتب المجلس، حيث يقر علنية التصويت في انتخاب هذه المناصب، وقد حددها القانون عبر طريقة المناداة بالاسم تحديدا لاختصار الطريق لرئيس السن ومن يعاونه بالأمانة العامة في استجلاء الطريقة العلانية بالانتخاب، حيث يمنع وفقا للمادة (33) على المجلس مناقشة أي مقترحات قبل انتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتب المجلس، لذا كان التعديل الجديد لمنع اللبس ولغاية محددة.

حماد: ما الجهات التي تعاقدت معها «الصحة» لمواجهة «كورونا»؟

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود الصباح، استفسر فيه عن الآتي: 1 - ما الجهات والشركات التي تعاقدت معها وزارة الصحة لتوفير لقاحات الوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19)؟ وما الكميات التي تم التعاقد على توفيرها من تلك الجهات والشركات؟ وما مواعيد وصول تلك اللقاحات الى الكويت؟

2 - ما الضمانات التي حصلت عليها وزارة الصحة لضمان سلامة تلك اللقاحات؟ وهل حصلت وزارة الصحة على موافقات الجهات المحلية والدولية المختصة في هذا الشأن قبل التعاقد على توفير تلك اللقاحات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكل المستندات المتعلقة بهذا الشأن.

3 - ما التكلفة المالية المتعاقدة عليها وزارة الصحة لتوفير تلك اللقاحات؟، مع تزويدي بنسخة من تلك العقود مبينة التكلفة المالية لكل عقد على حدة.

4 - ما الآلية التي اعتمدتها وزارة الصحة لأولوية التطعيم من فيروس كورونا (كوفيد19)؟

ضم المناطق الجديدة لسجل القيود الانتخابية

مطيع: تقدمت باقتراح بقانون لإلغاء تجريم الفرعيات

د.أحمد مطيع

لمشاهدة الفيديو

أعلن النائب د.أحمد مطيع العازمي عن تقديمه اليوم عددا من الاقتراحات بقوانين، من بينها ما يتعلق بإضافة مناطق جديدة إلى السجلات الانتخابية وإلغاء قانون تجريم الفرعيات.

وأوضح مطيع، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن الاقتراح الخاص بإضافة المناطق الجديدة في الدائرة الخامسة الى سجل القيود الانتخابية يضم مناطق المسايل وابو الحصانية وضاحية أبو فطيرة ومدينتي صباح الأحمد السكنية وجنوب صباح الأحمد.

وبين ان من بين تلك الاقتراحات ما يتعلق بإلغاء قانون تجريم الفرعيات مؤكدا حق كل أبناء الكويت من مختلف القبائل والطوائف ان تختار ممثلها في مجلس الامة، معتبرا أن الفرعيات لا يوجد بها أي إضرار بالأمن العام.

من جهة أخرى، قال مطيع انه اتفق مع عدد من النواب لإنجاز العديد من القوانين المهمة منها العفو العام وإسقاط القروض وقوانين مكافحة الفساد.

9 مرشحين يطعنون بانتخابات «الثالثة»

عبدالكريم أحمد

تلقت المحكمة الدستورية أمس طعنا بنتيجة انتخابات مجلس الأمة في الدائرة الثالثة يؤكد وجود العديد من المخالفات الجسيمة التي تبطل عملية الانتخاب ونتيجتها. وأقام الطعن كل من المرشحين نواف الفزيع ووائل المطوع وحماد الرباح وناصر البلوشي وباسل الجاسر وأيوب حسن وخالد المنيع وإبراهيم دشتي وعبدالواحد خلفان.

وطالب الطعن باستجواب رؤساء اللجان المشرفة على الانتخابات وسؤالهم عما إذا كان الناخبون قد قاموا برفع الكمامات والنقاب عن وجوههم عند إدلائهم بأصواتهم من عدمه وتوجيه اليمين المتممة لهم بخصوص هذه الجزئية.

كما طالب بضم بطاقات التصويت ومحاضر الفرز للدائرة الثالثة توطئة للاطلاع عليها وبيان ما شابها من بطلان ومراجعة الأصوات التي حصل عليها كل مرشح للتأكد من مدى صحتها وما شابها من تناقض وبطلان.

وطالب باستجواب رئيس اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات البرلمانية لسؤاله عما إذا كان قد تم الإعلان الرسمي عن نتيجة الانتخابات، وبيان وسيلة هذا الإعلان إذا كان قد تم من عدمه.

العدساني: كان على الحكومة إيقاف صفقات التسليح لحين انتهاء التحقيق

رياض العدساني

قال النائب السابق رياض العدساني إنه في المجلس السابق تقدم برسالة واردة تتضمن تقريرا فيه كل الملاحظات والتجاوزات والتوثبات المطلوبة والمتعلقة بمصروفات التسليح التابعة لوزارة الدفاع، وقد وافق المجلس على الرسالة والتوصيات المطلوبة.

وأضاف العدساني انه سبق وتمت إحالة مذكرة التفاهم بشأن الـ «يوروفايتر» إلى النيابة، الأمر الذي يتطلب استكمال كل الإجراءات المطلوبة من التحقق وتصويب الأخطاء والانحرافات والملاحظات والمخالفات التي في التقرير الذي قدمته للحكومة.

وأشار إلى أن التقرير يتضمن صفقات الـ «يوروفايتر» و«كاراكال» و«أف 18 هورنت» وهي الطائرات الحربية وكان الأصل من الحكومة والمتمثلة بوزارة الدفاع إتمام التحقيق والتحقق من كل الأمور الواردة بالتقرير خاصة من صفحة 10 الى صفحة 20 من أصل 26 صفحة، بالإضافة إلى معالجة كل الملاحظات واتخاذ الإجراءات القانونية قبل تسلم مروحيات «الكاراكال».

وأضاف: بعد أن تمت إحالة الـ «يوروفايتر» إلى النيابة وكان هناك التزام من الحكومة واذا كانت لديها نوايا الآن أنها تحاول الاكتفاء في الإجراءات الماضية وعدم استكمال التحقق من كل الأمور ومنها «الكاراكال» ومصروفات التسليح والعقود وكل الأمور المتعلقة بها، وهذا يعد إجراء غير سليم وغير لائحي، موضحا أن المفروض والواجب على الحكومة استكمال كل الإجراءات والعمل على التوصيات اللازمة برسالتي الواردة في التقرير المرفق معها، خاصة أنها تمت الموافقة عليها من مجلس 2016 والحكومة السابقة ويعتبر إلزاما والتزاما على الحكومة الحالية الاستمرار في الإجراءات والتوصيات المطلوبة والأخذ بالاعتبار كل الأمور القانونية والفنية والمالية، وكان الأصل تعليق عمليات التسليم الى أن تظهر نتائج التحقيق، خصوصا أن قيمة الصفقة حاليا مليار يورو.